واقع المرأة في الأحزاب السياسية

فاطمة الداعري

لقد وجدت المراة في انتمائها السياسي للأحزاب تحقيق لطموحها

وهبية صبرة:

النظام الانتخابي الحالي لليمن غير داعم للمراة السياسية

في ظل التغيرات التي تشهدها بلادنا منذ إتمام الوحدة المباركة إلى اليوم وبلادنا تسير في خطى واثقة نحو التطور والنمو وفي ظل الديمقراطية والتعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وفق ارادة الشعب اليمني والذي كفله الدستور أدى ذلك إلى حضور كبير للاحزاب في الساحة السياسية والذي عكس صورة الديمقراطية ولم تكن المراة اليمنية بمنأى عن هذه الديمقراطية فقد كفل لها الدستور حقوقها مثلها مثل الرجل ومثل الانتماء السياسي للمرأة في الأحزاب دفعة كبيرة للمرأة اليمنية في المشاركة في الحركة السياسية ولكن هل وجدت المراة في تلك الاحزاب وسيلة لتحقيق طموحاتها في التدرج للوصول إلى حقوقها السياسية وهل وصلت المرأة اليمنية إلى الوعي الذي بدوره تتفهم مبادئ الحزب الذي انتمت إليه وماذا تطلب المرأة اليمنية من الحزب ان يقدم لها ؟

هذه إحدى المحطات المهمة التي تواصل من خلالها صحيفة ١٤ أكتوبر استكمال مسار تطوير كفاح المرأة اليمنية لنيل حقوقها ومستقبلها من خلال امرأتين الأولى وهي فاطمة الداعري وتمثل المؤتمر الشعبي العام الحاكم، والثانية هي وهيبة صبري وتمثل الحزب الاشتراكي اليمني أحد أقطاب اللقاء المشترك في المعارضة في هذا الحوار:

استطلاع/ احلام الحملي

من وجهة نظرك ما الاسباب الكامنة وراء توجه المراة اليمنية للانتماء السياسي الحزبي؟ هل وجدت في تلك الاحزاب وعن طريقها فرصة لنيل حقوقها وخاصة السياسية ام ان هناك اسباب اخرى وراء ذلك؟

□ **وهبية صبرة عضو المكتب السياسي رئيس دائرة المرأة بالأمانة العامة في الحزب الاشتراكي:-**

هناك أسباب كثيرة وراء انضمام المرأة للأحزاب السياسية ومن هذه الاسباب ما هو سياسي ومنها ماهو ذاتي.

وتقول الأخت / فاطمة الداعري عضو المجلس المحلي في مديرية الصافية عضو المؤتمر الشعبي العام:-

لقد وجدت المرأة اليمنية في الانتماء السياسي تحقيق لطموحاتها السياسية والتعبير عن رأيها وإنا أرى أن ذلك يعتبر أهم الأسباب لانتمائها السياسي.

هل تشغل المرأة في الأحزاب السياسية مناصب من خلالها تستطيع التعبير عن ارائها داخل حزبها والمشاركة الفعاله فيه؟

□ **صبرة:- المرأة تشغل مناصب جيدة داخل حزبها وتستطيع من خلال هذه المناصب التعبير عن ارادتها وتحقيق شيء كثير - ولكن المهم هنا - هي المرأة نفسها التي يجب ان تعني اهمية هذه المكانة التي وصلت اليها بنضالها هي أو بموقف من الحزب الذي تنتمي إليه والذي يعني بدوره، أهمية تواجد المرأة في تلك المواقع القيادية وآمنت أنها مستقلة من الرجل في اتخاذ قراراتها وأنها ليس مجرد تابع ربما كان لها الدور في تغيير وضع المرأة داخل الحزب وفي الحياة العامة.**

□ **فاطمة الداعري:- نعم تشغل المرأة مكانة جيدة في الحزب نفسه وهذا واقع انا أعايشه في المؤتمر الشعبي العام.**

في بلادنا ومن خلال التجارب الانتخابية السابقة هل وصلت المرأة من خلال الأحزاب المنتمية إليها إلى مواقع صنع القرار في الدولة؟

□ **صبرة:- في حزبنا الاشتراكي أتيح للمرأة العمل وهي موجودة في اماكن صنع القرار من قبل الانتخابات، ومازالت موجودة بعد الانتخابات اعتبر وجودها في هذه الاماكن ضرورة لابد منها.**

□ **الداعري:- من خلال الحزب الذي انتمى إليه اعتقد أنها وصلت إلى مواقع صنع القرار..**

هل ثمة عوائق دستورية أو قانونية تحد من مشاركة المراة المنتمية إلى الأحزاب في المشاركة كمرشحة أو ناخبة في الانتخابات؟

□ وهبية صبرة:- هذا السؤال يجب أن يوجه إلى صانعي السياسات والقرارات في اليمن ومن وجهة نظرى حال المرأة يعكس موقف صانعي السياسات منها.

□ **الداعري:- ليس هناك عوائق دستورية أو قانونية تحد من مشاركة المرأة المشاركة في الانتخابات أي المشاركة كمرشحة وكناخبة طالما كانت المرأة واعية ومثقفة ومحترمة لعادات وتقاليد مجتمعها.**

في حالة عدم وجود عوائق قانونية ودستورية من وجهة نظرك ما سبب قله عدد المرشحات في الانتخابات المحلية والبرلمانية السابقة في اليمن مقارنة بالدول الاخرى؟

□ **صبرة:- الاحزاب تعرف الوضع وقادرة على تقييمه لذا فهي ترى أن المنافسة بين الرجال والنساء مازالت غير واردة بشكل ديمقراطي وشفاف فما زالت فكرة التبادل السلمي للسلطة مجرد شعار ولم يصل إلى درجة القناعة عند الكثير فكيف سيكون حال المرأة.**

□ **فاطمة الداعري:- قد يعود السبب الى الخوف لدى المرأة لأنها تجربة جديدة بالنسبة لها أو قد يعود إلى عدم التشجيع من قبل بعض الأحزاب السياسية لهذه المراة بالرغم انها تجبر على الخروج للادلاء بصوتها وهذا لا يعتبر عدلا.**

بالنسبة للانتخابات الرئاسية التي اجريت مؤخراً في اليمن ما السبب في عدم وجود اي مرشحة من النساء المنتميات إلى تلك الأحزاب؟

□ **الداعري:- إذا وجد الماء بطل التيمم وفيما إذا وجدت المرأة المحنكة والقوية لشغل هذا المنصب فلا مانع ترشيحها.**

هل تحدد الأحزاب السياسية نسبة المرشحات من النساء فيها؟ وما الأسباب وراء ذلك؟ هل يعود ذلك الى تملص الحزب نفسه من حقوق المرأة السياسية التي أتيحت لها من قبل الدستور ما إن تخوف الحزب نفسه من احتمال الخسارة في حالة اختيار المرأة كمرشحة بسبب أيديولوجية مجتمعنا اليمني غير المتقبل للمرأة كسياسية؟

□ **صبرة :- هذا السؤال لا يجب ان يسال فيه الحزب لان موقفة من المرأة معروف وتاريخه يشهد على ذلك ولاداعي للسرد حول هذه القضية ولا يستطيع أحد أن يزايد في حقوق المرأة.**

□ **الداعري:- نعم قد يحصل تحديد نسبة المرشحات من النساء ولكن ليس بسبب تملص الحزب من حقوق المرأة السياسية أتحدث هنا من واقع ملموس فانا كعضوة في المجالس المحلية لم أمس ذلك. وقد يكون السبب في ذلك إلى عدم وجود رؤية عادلة من بعض الفئات تجاه المرأة.**

بالنسبة للنظام الانتخابي في اليمن، الذي يقوم على نظام الدائرة هل تجدين هذا النظام داعم لحقوق المرأة؟ وفي حالة العكس ما النظام الانتخابي الذي تجدينة مناسب؟

□ **صبرة نظام الدائرة غير داعم للمرأة ولا يصل شرائح المجتمع، وهذا لا يخلق تنوع وتمثيل في البرلمان ولا توصل مطالب فئات المجتمع إلى مجلس النواب والنظام المناسب لوصول المرأة إلى مجلس النواب ولكل فئات المجتمع هو نظام القائمة النسبية.**

□ **الداعري:- نعم أجد في هذا النظام دعماً كبيراً للمرأة.**

بالنسبة للمرأة الناخبة حيث لاحظنا في الانتخابات الرئاسية والمحلية زخم كبير من النساء الناخبات والمنتميات إلى أحزاب مختلفة؟ هل تعتقدين ان المراة اليمنية وصلت الي الوعي الكامل، الذي من خلاله تتفهم مبادئ الحزب الذي تنتمي إليه ومن خلال تلك المبادي تقوم باختيار مرشح هذا الحزب أم أن هناك أسباباً أخرى تستخدمها الأحزاب لاستقطاب النساء في الانتخابات؟

□ **وهبية:- مازالت هناك اشياء كثيرة تتحكم في سير العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها، أما وعي المرأة بهذه العملية فمازال شيئاً ثانوياً وهناك عوامل اخرى مازالت هي المتحكمة في سير الانتخابات.**

□ **الداعري:- نعم لم تصل المرأة إلى الوعي الكامل وهناك طرق ملتوية تستخدمها الاحزاب لاستقطاب النساء في الانتخابات.**

من وجهة نظرك ما يمكن أن تقدمة الأحزاب السياسية للمرأة اليمنية؟

□ **صبرة:- ماذا تريد المرأة من الحزب أولاً؟ إذا عرفت المرأة ماذا تريد من الاحزاب لاشك أن الأحزاب ستقدم الكثير، فالمراة اذا فرضت أجندتها على الحزب لاشك ان الحزب سيحترم إرادتها وتنفيذ كثير مما تريد.**

□ **الداعري:- اعتقد أن لكل مجتهد نصيب فإذا فرضت المرأة نفسها بعملها واجتهادها وقوة شخصيتها فإن الحزب مجبر على تقديم كل ما تطلع إليه.**

انت كامرأة منتمية إلى حزب في حالة تعارضت فيها حقوقك كامرأة مع مبادئ حزبك هل ستبحثين عن البديل الذي تجدين فيه نفسك؟

□ **صبرة:- لن أبحث عن البديل لاني عندما قررت الانتماء إلى الحزب الاشتراكي قررت بقناعة ، وفي حالة التعارض وهذا لن يحصل، سأقعد في البيت واتفرغ لأولادي واهتماماتي الأدبية ولن ابحث عن البديل لأني لست من مؤيدي الانتقال من حزب إلى آخر.**

□ **الداعري:- هذا يعود إلى ثقافة ووعي المرأة عندما تختار الحزب الذي تنتمي إليه وان التنقل من حزب إلى آخر إنما هو للمصلحة الشخصية دون التفكير في الاخرين، وانا وجدت نفسي في انتمائي للمؤتمر لانه يكثر مني ويعتبرني عنصر فعال في المجتمع ولم اجد اي تعارض ما بين مبادئ ومبادئ الحزب.**

سادساً: التوصيـــات

من خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة المتواضعة والذي حاولنا من خلاله وضع صورة تقريبية لوضع المرأة اليمنية ومحاولة تلخيص أسباب عزوفها عن المشاركة السياسية ومن أجل مشاركة أوسع في ظل تنمية مستمرة تشارك فيها المرأة كجزء فاعل وأساسي من هذا خرج البحث بهذه التوصيات:-

١ - إن بناء السلطة في أجواء ديمقراطية مئة بالمائة أتاحت للمرأة المشاركة الفعلية (وليس المشاركة الصورية) في صنع القرار السياسي، هو الذي يهيئ الأجواء المناسبة لولادة مجتمع قائم على العدالة واحترام حقوق الإنسان وان مازالت مشاركة ضعيفة.

٢- خلق جسور تفاهم وتبادل أفكار وخبرات وتدارس للعوامل المؤثرة في قضايا النساء والمجتمع في الداخل والخارج

٣ - ضرورة ترسيخ وتعزيز دعائم الحياة الديمقراطية، بحيث تصبح نهج حياة، يجري فيها إقرار مبدأ التعددية السياسية، وتقوية دور المؤسسات، ودولة سيادة القانون، إذ ثبت أن استخدام سياسات غير ديمقراطية يعزز التمييز ضد المرأة.

٤ - ضرورة النظر إلى المرأة كجزء فاعل وأساس في أي مشروع تنموي لبناء المجتمع وتطوره، مما يتطلب إحداث نظرة شاملة للأمور لا تحصرها إلى مجرد صراع بين جنسين.

٥ - ضرورة توفير قاعدة معلوماتية وإحصائية على أساس الجنس، مع إعطاء فرصة أكبر للقيام ببحوث متخصصة في قضايا ومشاكل المرأة، تمكن المجتمع والقائمين على وضع السياسات فيه من فهم أعمق لهذه القضايا والمشاكل، ومن ثم القدرة على إدماجها الفعلي في المجالات كافة.

٦ - تحسين صورة المرأة في الإعلام، وكتب المدرسة، مع إبراز دور المرأة النضالي، ومساهمتها في الحياة العامة.

٧ - تطور المفاهيم السائدة المستمدة من الموروث التقليدي (عادات، تقاليد، إسلام)، بمعنى إبراز الإيجابي منها، ومحاربة كل ما هو سلبي وغير أصيل فيها.

٨ - تحقيق المساواة في فرص العمل، وإظهار المشاركة الفعلية للمرأة في القطاع غير الرسمي.

٩ - العمل على توعية المرأة، وتطوير مهارتها، وقدراتها لزيادة مشاركتها في الحياة العامة، وذلك من خلال إعداد الكوادر النسائية، وتدريبها في المجالات السياسية، مع تقديم الدعم المادي والمعنوي، إضافة إلى برامج التدريب التي تعزز مهاراتها.

١٠ - احترام مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية، والمشاركة في المؤسسات التشريعية، ورفض المساس بهذا الحق بأي شكل من الأشكال.

١١ - ضرورة استحداث آلية للتنسيق الدائم بين المؤسسات النسوية، والعمل على إعداد إستراتيجية عمل واحدة، تتفق على الأهداف العامة ذات الأولوية لكل النساء دون تمييز.

١٢ - يجب إعادة النظر في المناهج التعليمية المطبقة، لتتضمن التربية الوطنية، التي تساهم في تنمية الوعي، خاصة فيما يتعلق بتعميق مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني.

وأخيرا وليس آخراً يبدو جلياً أن وضع المرأة اليمنية ما زال يحتاج إلى كثير من الجهد والعمل الدؤوب وكذلك تضافر جميع الحركات النسائية الناشطة للارتقاء بمستوى المرأة التي تعتبر عماد ومستقبل المجتمع إذا أردنا بالفعل الارتقاء بالمجتمع ككل إلى مستوى أفضل من ما هو عليه في الحاضر!!

ومن هنا أيضاً لا ننكر الجهود التي بذلت من بعض الحركات النسوية الفردية إلا أن هذه التطورات والانجازات المرتبطة بالمرأة قد جاءت في معظمها مرتبطة بتوجهات الدولة وتبني القيادة السياسية لمشاركة المرأة أكثر منها تعبيراً عن جهود حقيقية مرتبطة بالحركات النسوية.

رابعاً. مستقبل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية :

عند الحديث عن مستقبل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية يجب أن نستعرض وبشكل مفصل الواقع السياسي والمجتمعي من جميع جوانبه كانت ايجابية أو سلبية:

□ الـــواقـــع السياسي :

في ظل قراءة المرحلة الراهنة والدعم التي تقدمة القيادة السياسية في مناصرة المرأة وقضاياها ومساواتها في الدستور مع أخيها الرجل من حيث الحقوق والواجبات ومصادقة الحكومة على كافة الاتفاقيات مثل اتفاقية السيداو وأخير التعديلات في القوانين التميزية وتعديل ما يقارب ٢٣ قانونا برغم كل ذلك لم تعد فكرة المشاركة السياسية هي الهدف النهائي الذي يمثل العصا السحرية لحل مشاكل المرأة عامة ، فالقانون لا يكفي لتحويل هذا المبدأ إلي ممارسة يومية، خاصة في ظل هذه المتغيرات الاجتماعية التي يمر بها أن أول هذه المتغيرات أن الدولة التي أقرت هذه القوانين المتقدمة وصاغتها في أيام سابقة لم تعد هي الجهة الوحيدة التي تضعها في التطبيق والممارسة كما أن التعديل قد ينعكس سلباً على الحركة النسوية التي وقعت في الارتباك ذاته، والحيرة بين حول أولويات العمل التي تطرحها طبيعة التغيرات .

ومن هنا وجدت الحركة النسوية نفسها في الجهود التي يمكن بذلها من أجل التأثير في السياسات الاجتماعية، والتأثير على التشريعات الداعمة لهذه السياسات ، فأغرقت نفسها في قضايا وتعديلات قد لا تكون تميزية للمرأة.

إن ما ورد سابقا لا ينفصل عن وضع حالي، وحقيقي للمشاركة السياسية للمرأة اليمنية فمقدمات اليوم تقود إلى نتائج الغد، وعليه فان أي تحسين لوضعية هذه المشاركة يفترض أن يبدأ من الآن مع وضع إستراتيجية عمل واضحة، لا تكتفي بالخبرات، ولا تستبعد الكفاءات، تحيّد الجانب الحزبي، وتضمن مشاركة أكبر للنساء مع استنهاض قدراتهن الكامنة، وتحويلها إلى قوة مجتمعية، يمكن الاستفادة منها بحق.

□ الواقع المجتمعي :

تعاني المرأة من أشكال عديدة أخرى من التمايزات سواء في المنزل أو في العمل نتيجة لنظرة المجتمع التي تؤطر المرأة ضمن حدود وتصورات معينة تمايز بينها وبين الرجل كما أن تهميش دور المرأة اجتماعياً في المجتمع و حصر حركتها تحت ظل الرجل كتابع له في كل المجالات الاجتماعية مما حال دون حصولها على حقوقها الاجتماعية والإنسانية في أطر الهوية التاريخية والحضارية للمجتمع العربي من منطلق خلفية الذكر والأنثى التي لا تُطرح على أساس الاختلافات البيولوجية والطبيعية بين المرأة والرجل لا بل على أساس علاقة الفوقية والدونية وأساس تفضيل الذكر على الأنثى وإعطاء الرجل حق السلطة ومنحه الامتيازات الاجتماعية كما يقول المثل اليمني: "البنت مالها إلا زوجها وإلا قبرها"

من هنا يبدو جلياً أن المرأة من وجهة نظر المجتمع اليمني،، ليست لها مشاكل اجتماعيه واستحقاقات و حقوق لا بل أنها كونها امرأة يجعلها مُشكله و "مصيبة"

العيد الوطني السابع عشر:
تجدد نهر العطاء .. وروعة الحاضر بعظيم المكاسب والمنجزات